مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الرابع

ديسمبر 2023

العلاقة بين الأنشطة المصرفية خارج الميزانية وبين الملاءة المالية وتأثيرها على مؤشرات الآداء المالى – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

الدكتورة

هدى حميم أبو اليزيد عيسى

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

E-mail: hoda.eisa@commerce.tanta.edu.eg

العلاقة بين الأنشطة المصرفية خارج الميزانية وبين الملاءة المالية وتأثيرها على مؤشرات الآداء المالى – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية.

الملخص

هدف الدراسة: استهدف البحث تحليل العلاقة بين حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية والالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل ٣ وقواعد البنك المركزى المصرى ومدى تأثير هذه العلاقة على مؤشرات الآداء المالى فى البنوك التجارية المسجلة بسوق المال.

المنهجية: لتحقيق هدف البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى بغرض تحليل الدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث والتنبؤ بشكل العلاقة بين حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية ومعدل كفاية رأس المال وبين مؤشرات الربحية والرفع المالى.

النتائج: بالتطبيق على عينة من ستة بنوك تجارية مسجلة فى سوق المال المصرى فى الفترة من سنة ٢٠١٨ حتى سنة ٢٠٢٣م تم اختبار ستة فروض رئيسية تتعلق الثلاثة الأولى منها بتأثير حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية على كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، ومعدل القروض إلى حقوق الملكية على الترتيب وجاءت نتائج التحليل الإحصائى بقبول الفرض الثانى والثالث وتم رفض الفرض الأول، والفروض من الرابع للسادس اختبرت علاقة حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية بالالتزام بمعدل كفاية رأس المال بعد تطبيق بازل ٣ على نفس المتغيرات التابعة على الترتيب وتم قبول الفرض الخامس والسادس ورفض الفرض الرابع.

وأشارت النتائج الإجمالية إلى إثبات العلاقة بين حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية سواء منفردة أو مرتبطة مع معدل كفاية رأس المال على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل الرفع المالى، وعدم وجود علاقة إحصائية بينها وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

التوصيات: أوصت الدراسة بضرورة وجود معايير دقيقة تحكم حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية بالإضافة إلى الملاءة المالية، الإهتمام بنسبة الرفع المالى التى أقرتها بازل ٣ ومقارنتها بمعدلات الرفع المالى الحالية، والرقابة على معدلات كفاية رأس المال المحددة من بازل٣ وقواعد البنك المركزى وخاصة فى ظل التغيرات الإقتصادية الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الأنشطة المصرفية خارج الميزانية، الملاءة المالية، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، الرفع المالى، البنوك التجارية المصرية.

The Relationship between Off-Balance Sheet Banking Activities and Financial Solvency and its Impact on Financial Performance Indicators - An Applied Study on Commercial Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange.

Abstract

Objective: The research aimed to analyze the relationship between the volume of off-balance sheet banking activities and commitment to the capital adequacy ratio in accordance with Basel III decisions and the rules of the Central Bank of Egypt and the extent of the impact of this relationship on financial performance indicators in commercial banks registered in the Egyptian Stock Exchange.

Methodology: To achieve the research goal, the study relied on the descriptive analytical approach in order to analyze previous studies, derive research hypotheses, and predict the form of the relationship between the volume of off-balance sheet banking activities and the capital adequacy ratio and indicators of profitability and financial leverage.

Result: By applying it to a sample of six commercial banks registered in the Egyptian capital market in the period from 2018 to 2023, six main hypotheses were tested, the first three of which relate to the effect of the volume of off-balance sheet banking activities on the rate of return on equity, the rate of return on assets, and the rate of Loans to equity respectively. The results of the statistical analysis were that the second and third hypotheses were accepted, the first hypothesis was rejected, and the fourth to sixth hypotheses tested the relationship of the volume of off-balance sheet banking activities to the commitment to the capital adequacy ratio after applying Basel III on the same dependent variables, respectively, the fifth hypothesis and Sixth was accepted., the fourth hypothesis was rejected.

The overall results indicated proof of the relationship between the volume of off-balance sheet banking activities, whether alone or linked to the capital adequacy ratio on both the rate of return on assets and the rate of financial leverage, and the absence of a statistical relationship between it and the rate of return on equity.

Recommendation: The study recommended the necessity of having precise standards governing the volume of off-balance sheet banking activities in addition to financial solvency, paying attention to the financial leverage ratio approved by Basel III and comparing it to current financial leverage rates, and monitoring the capital adequacy rates specified by Basel III and the rules of the Central Bank, especially in light of the recent economic changes.

Key Words: Off-balance sheet banking activities, Capital adequacy ratio, Financial solvency, Return on equity, Return on assets, Financial leverage, Egyptian commercial banks

مقدمة:

قامت البنوك التجارية فى العقدين الأخيرين على المستوى المحلى والدولى بتنويع استثماراتها والتوجه إلى تقديم أوعية استثمارية وإدخارية مستحدثة لمواجهة المنافسة وتحقيق الربحية والاستخدام الأمثل لفائض الأموال لديها، وقد كان للأنشطة المصرفية خارج الميزانية (Off - Sheet Balance Activities) نصيباً كبيراً من هذا التوجه.

ووفقاً للتوسع الملحوظ في الأنشطة خارج الميزانية ثار الجدل حول أثر هذه الأنشطة علي المخاطر المالية الكلية للبنك، وأن البنك قد يتعرض لمخاطر الإفلاس إذا تزامن مع إلتزاماته المرتبطة بالأنشطة من خارج الميزانية ضعف السيولة، وإلى أى مدى يمكن عن طريق تقيد البنك بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل٣ أن يدير برشد المخاطر المصاحبة للأنشطة خارج الميزانية.

وحيث أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الإقتصاد العالمى ككل أثرت بصورة أكبر فى الإقتصاديات النامية ومنها مصر، فقد صاحب هذه الحرب ارتفاع أسعار الواردات بشكل كبير وخروج الاستثمارات الأجنبية Hot Money من السوق باحثة عن سعر الفائدة الأعلى مع رفع البنك الفيدرالى الأمريكى للفائدة على فترات متقاربة، وهو مادفع البنك المركزى المصرى لفرض قيود على إصدار الاعتمادات المستندية لحماية الاحتياطى النقدى الأجنبى، وفي ظل اعطاء البنك المركزي الأولوية لتوافر السيولة بالعملة الأجنبية قرر رفع سعر الفائدة، وانخفض سعر صرف الجنيه أمام الدولار مما يرجح الاعتقاد بتأثير ذلك على المؤشرات المالية للبنوك.

ولاشك أن قياس الآداء المالى يعطى صورة شاملة عن كفاءة الإدارة فى توظيف الموارد المتاحة ويوضح التطور الذى يحققة البنك وقوة مركزه المالى سواء بمقارنة نتائج الآداء الفعلي بالسنوات السابقة أو بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى.

مشكلة البحث:

يشهد القطاع المصرفي المصري تطوراً كبيراً في حجم ونوعية الخدمات المصرفية وبخاصة مايدعم التبادل التجاري مع العالم الخارجي سواء عمليات الإستيراد أو التصدير منذ التسعينيات(عطية،١٩٩٨) ويرتبط بالعمليات السابقة الأنشطة من خارج الميزانية العمومية ومنها على سبيل المثال الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، الكمبيالات المقبولة والمظهرة، عقود الصرف الآجلة، ولاشك أن هذه الأنشطة على الرغم من المخاطر المرتبطة بها فإنها بالإضافة لتحقيقها المتطلبات التنافسية فى السوق المصرفى فإنها تحقق عائدات مجزية للبنك بالمقارنة بالخدمات المصرفية التقليدية فهى تشكل مسار نجاح للبنك وتدعم مركزه التنافسى، إلا أن التوسع بها دون الانتباه لنسب كفاية رأس المال قد يقود البنك لحد الإنهيار مثلما حدث فى أزمة الرهن العقارى وما صاحبها من أزمة مالية عالمية سنة ٢٠٠٧ نتج عنها افلاس عدد كبير من البنوك لم يكن لديها أموال كافية لسداد التزاماتها.

ويعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر المالية التى تتزايد مع تنوع وتعقد ما يقدمه من الخدمات المصرفية لذلك يجب علي البنوك ان تتحوط لهذه المخاطر من خلال قيامها بتدعيم رأس المال، وقد حظي معيار كفاية رأس المال بأهمية كبيرة منذ أن أقرته لجنة بازل باعتباره معياراً يعكس مدي استقرار المركز المالي للبنوك، كما أشار تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركـــــــــزي المصرى إلى مجموعة من الأدوات التي تدعم البنوك فى إدارة مخاطرها كان منها زيادة نسب رأس المال وزيادة السيولة وبخاصة فى فترات الأزمات الإقتصادية، وجاءت بازل ٣ فى سنة ٢٠١٠ فى أعقاب الأزمة المالية لتحسن وتعدل من معدل كفاية رأس المال من ٨٪ إلى ١٠,٥٪ بغرض حماية البنوك التجارية من المخاطر المتنوعة التى قد تقود إلى تعثر البنك (رزق، ٢٠٢٢).

وحيث يرتبط التوسع أو الحد من القيام بالأنشطة من خارج الميزانية بتأثيرات المتغيرات الإقتصادية مثل تقلبات الأسواق، ظروف المنافسة وأيضاً المتطلبات التنظيمية ممثلة فى التشريعات المنظمة للجهاز المصرفى المصرى وقرارات البنك المركزى وأخيرا علاقات

الوكالة (عطية، ١٩٩٨)، يمكن النظر لمتطلبات مقررات بازل المتعددة حول حجم رأس المال كمسبب يقود البنك لتقليص حجم الأنشطة من خارج الميزانية(Jagtiani et al., 1995)

من وجهه نظر الباحثة فإن التغيرات الإقتصادية قد ألقت بظلالها على قرارات البنك المركزى بالحد من الأنشطة من خارج الميزانية فى هذا التوقيت وهو ما يحتمل معه التأثير على الآداء المالى للبنوك المقيدة بالبورصة. ومن هنا يكون الدافع لإجراء هذه الدراسة هو اختبار مدى تأثر الآداء المالى للبنوك التجارية فى سوق المال المصرى ارتباطاً بتقليص الأنشطة من خارج الميزانية للتقيد بحجم رأس المال المفروض من تطبيق قواعد بازل٣ وقواعد البنك المركزى فى ظل البيئة الإقتصادية غير المستقرة، ويمكن التعبير عن الآداء المالى بمؤشرين عن ربحية البنك هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، ومؤشر يعكس المخاطر المرتبطة بالرفع المالى وهو نسبة القروض إلى حقوق الملكية وقد تم استخدام هذه المؤشرات فى العديد من الدراسات مثل دراسة (سلامة، الرفاعى، ٢٠١١؛ الشطرات،٢٠١٥؛Alshatti, 2015)

ومما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيس للدراسة بالشكل التالى:

مامدى تأثر الآداء المالى للبنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية بالعلاقة بين قيام البنك بأنشطة من خارج الميزانية وبين تحقيق معدل كفاية رأس المال(الملاءة المالية) وفقاً لقواعد بازل٣ وقواعد البنك المركزى المصرى، وخاصة فى ظل التداعيات الإقتصادية العالمية؟

وينبثق من التساؤل الرئيس سؤالين فرعيين على النحو التالى :

- ماهى طبيعة العلاقة بين الملاءة المالية والأنشطة من خارج الميزانية؟
- ما التأثير المحتمل لعلاقة الملاءة المالية بأنشطة البنك من خارج الميزانية على مؤشرات الآداء المالى للبنوك التجارية فى سوق المال المصرى فى ظل التداعيات الاقتصادية ؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين قيام البنك بأنشطة من خارج الميزانية وبين تحقيق معدل كفاية رأس المال(الملاءة المالية) وفقاً لقواعد بازل ٣ وقواعد البنك المركزى المصرى وخاصة فى ظل التداعيات المالية للحرب الروسية الأوكرانية على الإقتصاد المصرى، ومدى تأثر الآداء المالى للبنوك التجارية المقيدة قى البورصة المصرية.

يمكن تقسيم هذا الهدف الرئيس إلى هدفين فرعيين:

١- التعرف على طبيعة العلاقة بين الملاءة المالية للبنك وفقاً لمقررات بازل٣ والأنشطة من خارج الميزانية.

٢- دراسة التأثير المحتمل لعلاقة الملاءة المالية بحجم أنشطة البنك من خارج الميزانية على الآداء المالى للبنوك التجارية فى سوق المال المصرى فى ظل تطبيق بازل ٣ والتداعيات الإقتصادية .

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلي، لوصف خصائص وأبعاد العلاقة بين حجم الأنشطة من خارج الميزانية والإستجابة لحدود الملاءة المالية وفقاً لقواعد بازل٣، وتأثير ذلك على مؤشرات الآداء المالى للبنوك المصرية المقيدة بالبورصة، ومن ثم تناول الدراسات السابقة من المراجع العربية والأجنبية بما يتلائم مع هدف الدراسة الحالية، أما الجزء التطبيقى لإختبار فروض الدراسة، يتم الاعتماد فيه على المدخل الكمي Quantitative Approachبجمع البيانات اللازمة عن المتغيرات المستقلة والمتغير التابع واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة وتفسير النتائج.

أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث في كل من الأهمية العلمية والأهمية العملية وذلك على النحو التالى:

الأهمية العلمية: فى حدود علم الباحثة فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات الأخرى التى ناقشت تأثير حجم الأنشطة من خارج الميزانية على مؤشرات الآداء البنكى أولاً فى توقيت إجرائها حيث تقع إدارة البنك بين شقى رحى الأول التراجع عن مثل هذه الأنشطة إلتزاماً بحدود رأس المال المقررة فى قواعد بازل٣ وقواعد البنك المركزى وفقاً للتغيرات الإقتصادية الحالية وحدوث الحرب الروسية الأوكرانية التى أثرت على الإقتصاد العالمى سلباً، والثانى أن قيام البنك بالأنشطة من خارج الميزانية ضرورى ولا يستهان به فى تحقيق الربحية ويرفع من قدرة البنك على المنافسة مما يشير إلى أهمية دراسة أثر ذلك على مؤشرات الآداء المالى للبنك حيث تعتبر هذه المؤشرات مرآة لمدى ثقة المستثمرين فى قدرته على تحقيق الأرباح والاستمرارية، أضف إلى ذلك أن معظم الأبحاث التى ناقشت العلاقة بين حجم الأنشطة من خارج الميزانية على الآداء المالى تمت على الشركات وليس على القطاع المصرفى مما يميز هذه الدراسة بمحاولتها إلقاء الضوء على تلك العلاقة فى البنوك التجارية فى البيئة المصرية.

الأهمية العملية: يناقش البحث إلى أى مدى يجب على البنك إحداث التوازن فى القيام بالأنشطة من خارج الميزانية وبين الالتزام بحدود كفاية رأس المال وفقاً لما تفرضه مقررات بازل٣ وقواعد البنك المركزى المصرى للحفاظ على آداء مالى جيد وربحية مستقرة ومن ثم إقبال المستثمرين على الاستثمار فى أسهم البنوك بما قد ينعكس إيجابياً على الإقتصاد ككل.

حدود البحث:

- اقتصرت الدراسة على البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية فقط حيث يمكن الوصول إلى البيانات الخاصة بمؤشراتها المالية، دون البنوك الأخرى العاملة فى مصر وغير مقيدة بالبورصة، مع استبعاد البنوك الأسلامية المقيدة بالبورصة نظرا لطبيعتها الخاصة.
- تم تحديد فترة الدراسة بخمس سنوات تالية لتطبيق بازل ٣ فيما يتعلق بكفاية رأس المال.
- **خطة البحث:**

فى ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه يتم تنظيم البحث على النحو التالى:

القسم الأول: ماهية الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية، ودوافع استخدامها ويتضمن: ماهية الأنشطة المصرفية خارج الميزانية وأنواعها، الدوافع وراء التوسع فى ممارسة الأنشطة من خارج الميزانية فى البنوك.

القسم الثانى: ماهية وأهمية الملاءة المالية للبنك وفقاً لمقررات بازل٣ وعلاقتها بالمخاطر المصرفية ويتضمن: التطور الذى أدخلته بازل٣ فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال، تطبيق بازل٣ فى البنوك المصرية لدعم الاستقرار المالى.

القسم الثالث: التأثير المحتمل لعلاقة الملاءة المالية بحجم أنشطة البنك من خارج الميزانية على المؤشرات المالية لآداء البنك– اشتقاق فروض البحث.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية.

القسم الخامس : النتائج والتوصيات وأفكار مقترحة للبحوث المستقبلية.

القسم الأول: ماهية الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية، ودوافع استخدامها.

١/١ ماهية الأنشطة المصرفية خارج الميزانية وأنواعها:

من الثمانينيات ومع التطور فى أسواق المال لجأت الشركات التى تتداول أسهمها فى البورصة إلى تمويل استثماراتها عن طريق طرح الأسهم أو شراء السندات بصورة تفوق الإعتماد على الإقتراض من البنوك، وقد أثر ذلك دون شك على ربحية البنوك التجارية فيما يرتبط بفوائد القروض وهو ما دفع البنوك للبحث عن أوعية استثمارية تدر دخلاً غير مرتبط بالفوائد ويحافظ على الاستقرار المالى للبنك، وقد كان فى الأنشطة من خارج الميزانية ما يشكل عنصر جذب للبنوك لتحقيق هدفهم.(Perera et al., 2012)

وقد قدمت لجنة بازل سنة ١٩٩٤ ارشادات خاصة بإدارة مخاطر البنود من خارج الميزانية وعرفتها بأنها عقود مالية بقيمة أصل أو مؤشر معين تسمح بتحويل المخاطر إلى طرف آخر (Basel Committee on Banking Supervision(BCBS),1994) كما عرفها (Tamrat,2013) كالتزامات تعاقدية لا تظهر حالياً ضمن الأصول أو الإلتزامات في الميزانية العمومية للبنوك وتظهر كملاحظات عليها ولكن قد تتحول إلى أصول أو إلتزامات تظهر في المستقبل وتظهر فى الميزانية وبالتالي قد تؤثر على القيمة الإجمالية للبنك، كما عرفها (العجلوني وآخرون،٢٠١٨) بأنها التسهيلات الإئتمانية المصرفية التي تتضمن التعهد والالتزام المستقبلي على البنوك حتى تتمم الخدمات لعملائها، وهى تشير إلى تلك التسهيلات الإئتمانية غير المباشرة المسموح بها فى عمليات التمويل الخارجية وكذلك المحلية، وتشمل على سبيل المثال الإعتمادات المستندية ، خطابات الضمان، الأدوات المالية المستحدثة كالعقود الآجلة وعمليات التوريق وغيرها (فضيلى،٢٠٢١)، وأشارت دراسة (Zhang et al., 2020) إلى أن أنشطة البنك من خارج الميزانية هى الأعمال غير المدرجة في الميزانية العمومية للبنك ولكنها يمكن أن تستخدم فى تغيير أرباح البنك وخسائره حيث ترتبط بالأنشطة المدرجة في الميزانية العمومية كما يمكن تحويلها إلى أعمال في الميزانية العمومية في ظل ظروف معينة، يمكن تقسيم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية إلى

أربع فئات ، وهي: أعمال الوساطة التقليدية Traditional intermediate business ، والإلتزامات Commitments ، والكفالات Guarantees، والمعاملات Transactions حيث يشير العمل الوسيط إلى استخدام البنوك لمواردها المادية والتكنولوجية من أجل تقديم الخدمات المالية للعملاء وتحصل الرسوم فى مقابل ذلك، وتشير الإلتزامات إلى تعهدات البنك بتقديم قروض للعملاء في المستقبل، حتى لو لم يحصل العميل على القرض يحصل البنك على رسوم على المعاملة، وتشير الكفالات إلى الأعمال التي يتعهد البنك بسداد الديون مقابل ضمانها أما المعاملات فهى الاتفاقيات المتعلقة بأسعار الفائدة وأسعار الصرف وتغطي المشتقات المالية.

ومما سبق يمكن للباحثة أن تصف الأنشطة من خارج الميزانية بأنها إلتزامات احتمالية، قد تحدث مستقبلاً، لكن وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لايجوز تصنيفها ضمن أصول أو إلتزامات الميزانية بشكلها الحالى إلا أنها تؤثر على الآداء المالى للبنك طالما احتمالية أن تتحول مستقبلاً لأصول وإلتزامات داخل الميزانية مازالت قائمة، كما يرتبط بها المخاطر المختلفة التى تماثل المخاطر البنكية التى تتعرض لها الأنشطة الأخرى للبنك مثل المخاطر الإئتمانية، المخاطر التشغيلية ، مخاطر السوق، مخاطر سعر الصرف، مخاطر السيولة حيث تشكل الأخيرة تهديداً لبقاء البنك عند حدوثها.

ولقد ذكرت دراسة (Jagtiani et al.,1995) ودراسة (Hou et,al.,2015) أن الأنشطة من خارج الميزانية نمت بشكل كبير خلال العقد الماضي من التسعينيات حيث بلغت فى البنوك التجارية الأمريكية ٥٧٠٠ مليار دولار مقارنة بالأنشطة المصرفية المسجلة بالميزانية العمومية بقيمة ٣٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٩م، وزادت فى البنوك الأوروبية بمعدل يقارب ثلاث أضعاف، وفى دراسة (الباز، ٢٠١٩) تم رصد تطور حجم الأنشطة من خارج الميزانية فى البنوك التجارية المصرية المقيدة بالبورصة بمعدل ٣٤٧,٢٪ فى الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧م وكان هذا المعدل يفوق معدل نمو الأصول عن نفس الفترة.

٢/١ الدوافع وراء التوسع فى ممارسة الأنشطة من خارج الميزانية فى قطاع البنوك:

وقد يعزو التوسع فى الأنشطة من خارج الميزانية إلى انخفاض هامش الربح الناتج عن القروض منخفضة الجودة، مما حفز البنوك على تقديم منتجات وخدمات جديدة لزيادة أرباحهم (Jurman, 2005) ومع ملاحظة تزايد أهمية البنود من خارج الميزانية أبرزت دراسة (Al-Awawdeh and Saad,2017) أن من أسباب توجه البنوك للبنود خارج الميزانية العمومية كان توجه السلطات التنظيمية لتطبيق قواعد رأس المال التى تطالب بنسب كفاية معينة لرأس المال تتقيد بها البنوك، مما دفع البنوك التجارية للبحث عن عناصر تولد دخلاً للبنك مع عدم إلتزامه بتبويبها ضمن الميزانية.

كما أن الأنشطة من خارج الميزانية تلبى خدمات مطلوبة من العملاء الحاليين والمستهدفين وفقاً لعقود محددة وهى تحقق عائد مجزى للبنك دون أن تكبده تكاليف أصول فى مقابلها فى أغلب الأحوال، ونظراً لهذه الخاصية المميزة فإن البنوك يمكنها تجنب الضرائب والتكاليف التنظيمية مثل متطلبات الاحتياطى وأقساط التأمين على الودائع مثلا حيث لا تُفرض على الأنشطة من خارج الميزانية إلا أن الأنشطة من خارج الميزانية تتضمن أيضا العديد من المخاطر المصرفية مثل المخاطر التشغيلية والمخاطر الإئتمانية ومخاطر السوق وهو مايصب فى زيادة مخاطر السيولة ويشكل تهديداً للملاءة المالية للبنك (Aktan et al.,2013؛ وهبة، السعايدة، ٢٠١٥)

وقد دللت دراسة (Jagtiani ,et al,1995) على العلاقة بين البنود خارج الميزانية وكفاءة الأداء في القطاع المصرفي الأمريكي حيث كان الارتباط بين استخدام البنود خارج الميزانية وتكاليف أداء العمليات المصـــرفية ضعيفاً، مما يحفز على التوسع في آداء الأنشطة من خارج الميزانية دون تحمل البنك لتكاليف إضافية كبيرة. وبالتالي زيادة كفاءة البنك الفنية المرتبطة باستغلال الموارد المتاحة، وأيدت نفس التوجه دراسة (Rogers and Sinkey, 1999) على البنوك الأمريكية باستخدام بيانات من سنة ١٩٨٩حتى١٩٩٣ فقد أتضح أن البنوك الكبيرة لديها مستويات أعلى من الأنشطة غير التقليدية، وعدد أقل من الودائع

الأساسية وتميل إلى الحفاظ على مستويات منخفضة من المخاطر حيث تميل إلى البحث عن مصادر إيرادات أكثر تنوعاً.

وفى دراسة (الشمرى، ٢٠٠٠) قسم دوافع استخدام البنود خارج الميزانية إلى نوعين: الأول يتعلق بالدوافع الإقتصادية والتنظيمية والتى تنبع من إلتزام البنوك بالقوانين والقواعد المنظمة من الجهات الرقابية والإشرافية، والثانى دوافع محاسبية وتمويلية حيث يمكن استخدام البنود من خارج الميزانية فى تخفيض تكلفة الإقتراض، وتحسين نسب المديونية بسبب عدم تأثر الميزانية بها فيستطيع البنك الحصول على التمويل المطلوب.

ومما سبق تخلص الباحثة إلى أن استخدام البنوك للأنشطة المصرفية خارج الميزانية قد يرجع إلى تحقيق الربحية التى لم يعد فى الإمكان تحقيقها من الأنشطة المصرفية المعتادة، وفى نفس الوقت لايتحمل البنك تكاليف كبيرة ويحافظ على نسب المديونية دون زيادة إلا أن ارتباط التعامل بالأنشطة من خارج الميزانية بمخاطر قد تزعزع استقرار البنك يلزم البنك بالإستخدام الرشيد لها.

القسم الثانى: ماهية وأهمية الملاءة المالية للبنك وفقاً لمقررات بازل٣ وقواعد البنك المركزى المصرى وعلاقتها بالمخاطر المصرفية .

مع التطورات التكنولوجية الكبيرة ودخول البنوك سوق المال، وتنوع وتعقد المنتجات البنكية أصبحت البيئة التى تحيط بالبنوك تكتنفها العديد من المخاطر، وتمثل المخاطر التغير الذي يمكن أن يطرأ على قيمة السهم أو الأصل بسبب عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً (نارجيس، وسمير، ٢٠١٨) وتنشأ المخاطر المصرفية إما بسبب عمل البنك نفسه وهى المخاطر الداخلية مثل المخاطر التى تنشأ عن عجز المقترضون عن سداد ما عليهم من قروض وهو ما يُعرف بالمخاطر الإئتمانية، أو فشل البنك فى توفير طلب العملاء لأموالهم المودعه فيما يُعرف بمخاطر السيولة أو مخاطر المحفظة التى تنجم عن الهيكل غير الملائم لمحافظ البنك وتركز الأصول فى مجال واحد أو مخاطر تغير أسعار سعر الصرف مما يؤدى إلى خسارة البنك بسبب تغيرات سعر العملة، أو المخاطر التى

تنشأ عن فشل العمليات الداخلية أو العنصر البشرى أو أنظمة البنك وتسمى المخاطر التشغيلية وغير ذلك من أنواع المخاطر الداخلية، وقد تكون المخاطر خارجية لا تعتمد على عمل البنك منها المخاطر المرتبطة بتغيرات السوق والتغيرات الإقتصادية والسياسية والقانونية والتى قد تؤدى لفقدان أصول البنك لقيمتها (Bojinov,2016).

يمكن تعريف درجة الملاءة المالية بأنها قدرة البنك على سداد إلتزاماته، أو احتمالية تعثر البنك وتوقفه عن سداد إلتزاماته بحيث إذا انخفضت هذه الاحتمالية زادت درجة الملاءة المالية، وبالتالى فهى مقياس للقوة المالية للبنك وقدرته على تحمل مخاطر الخسارة وتعتبر نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) أحد مقاييس الملاءة المالية (Greenspan, 1998)، إن مفهوم كفاية رأس المال يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال البنك والمخاطر المحيطة به، وبالتالى فإن تحقيق نسبة كفاية رأس المال تعني إلزام البنوك والسلطات الرقابية بتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، كما يعتبر موضوع الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) من أهم التحديات التي يسعى المصرف إلى تحقيقها وذلك بهدف تقوية مركزه المالي ومن أجل متانة القطاع المصرفي ككل بما يضمن الحفاظ على أموال المودعين، وقد اختلفت الإصلاحات من حيث مدى عمقها ومجال تركيزها بين الدول المختلفة (حلاق،٢٠١٧)

وبناء على ما سبق فإن أهمية الملاءة المالية ممثلة فى كفاية رأس المال تنبع من توفير غطاء الأموال للبنك لمواجهة وإدارة المخاطر المصرفية وتقليل آثارها السلبية على آدائه المالى، وقد أُنشئت اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على المصارف والمسماة " لجنة بازل" بهدف التقارب الدولى لمقاييس ومعايير كفاية رأس المال، وقد اهتمت اتفاقيات بازل بإصداراتها الثلاثة منذ عام ١٩٨٨ بمخاطر الإئتمان فى المرتبة الأولى ثم أضافت بازل٢ إلى مخاطر الإئتمان مخاطر السوق ومخاطر التشغيل سنة ٢٠٠٤، ثم أدرجت بازل٣ مخاطر السيولة فى أعقاب الأزمة الإقتصادية سنة ٢٠٠٨، كما وضعت معايير جديدة لمعالجة كل من المخاطر النظامية للشركة ومخاطر السوق من خلال رفع جودة رأس المال، ومراقبة الرافعة المالية ومع ذلك، فإنها لم تعالج بشكل كامل المشاكل التي تم

تحديدها مع بازل١ وبازل٢ حيث يتعرض نظام ترجيح المخاطر للنقد بسبب افتراض ثبات المحفظة، ولذلك تعد إتفاقيات بازل معايير أساسية فى حوكمة المخاطر، ودعم وتحسين الإفصاح، وزيادة قدرة رأس المال فى مواجهة المخاطر الفجائية (محمد،٢٠١٢ ؛ Jayadev,2013؛ Simpson,2016 ؛ إسماعيل وآخرون، ٢٠٢١).

١/٢ التطور الذى أدخلته بازل ٣ فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال

تضمنت بازل٣ تعديلات على بازل٢ تمثلت في أربعة مجالات: أولاً: زيادة مستوى ونوعية رأس المال، ثانياً: الأخذ بنسب جديدة للوفاء بمتطلبات السيولة، ثالثاً: المتطلبات الإضافية لتغطية مخاطر الإئتمان للجهات المقابلة، رابعاً: استحداث نسبة الرافعة المالية، محققة بذلك عدداً من الأهداف تتمثل فى تعزيز الملاءة المالية للبنك، وتحسين إدارة المخاطر ودعم قدرة البنك على مواجهة التقلبات الإقتصادية وأخيراً رفع درجة الافصاح والشفافية(Jayadev,2013 ؛ اسماعيل، وآخرون،٢٠٢١)

تشمل أهم التعديلات على متطلبات معيار الحد الأدنى لرأس المال: (BCBS,2010؛ قلي، وسماعيلى،٢٠٢٠؛ اسماعيل، وآخرون،٢٠٢١؛ العمراوى،٢٠٢٣)

- رفع معدل كفاية رأس المال من ٨ % فى
- بازل2 إلى ١٠.٥ % من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.
- زيادة نسبة الشريحة الأولى من رأس المال المستمر الأساسي من ٢ % في ظل اتفاقية بازل٢ إلى ٤.٥ % وتشير الشريحة الأولى من رأس المال المستثمر الأساسى إلى رأس المال المكتتب فيه والأرباح غير الموزعة وأى أدوات مالية غير تراكمية العائد وغير محددة بتاريخ استحقاق معين وهى الأدوات المالية التى يمكن استخدامها فى مواجهة أى خسائر فور حدوثها.
- خفض نسبة الشريحة الثانية من رأس المال من ٤٪ في ظل لتفاقيةـبازل٢ إلى٣.٥ %عام ٢٠١٣، ثم إلى ٢.٥ %عام ٢٠١٤ ، ثم إلى ٢ %عام ٢٠١٥م وتشير الشريحة الثانية من رأس المال إلى أدوات رأس المال المقيدة لخمس

ســـنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخســـائر الناشـــئة عن الودائع ومواجهة أي مطلوبات للغير على البنك.

- أضافت نسبة حماية إضافية تتراوح بين صفر % و٢.٥ % كهامش لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وبالتالي يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال يتروا ح ما بين١٠.٥ % و١٣٪.
- حساب رافعة مالية بنسبة إجمالى المخاطر الناتجة عن البنود داخل وخارج الميزانية إلى رأس المال بالمفهوم الضيق الوارد فى النقطة الثانية.
- إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال
- الواردة فى اتفاقية بازل٢ والتى كانت تشمل السندات أو القروض المساندة والتى لاتزيد مدتها عن سنتين، وتحمل صفات مشتركة بين رأس المال والدين، حيث تتنازل الجهة التي تقدم هذا القرض عن حق الأولوية في السداد. .
- رأس مال إضافي لأغراض التحوط ٢.٥٪ سنة ٢٠١٩م بحيث الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط٧٪.

ومما سبق تصبح المعادلة الخاصة بحساب نسبة كفاية رأس المال أكبر من أو تساوى ١٠.٥٪

الشريحة الأولى من رأس المال + الشريحة الثانية + رأس مال التحوط

مخاطر الإئتمان+ (مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل)* ١٠٠/١٠.٥

وتلاحظ الباحثة مما سبق أن بازل٣ رفعت من نسبة وجودة رأس المال المطلوب وأكدت على الشريحة الأولى التى تضم حقوق المساهمين باعتبارها خط الدفاع الأول ضد الصدمات والتقلبات المالية.

٢/٢ تطبيق بازل٣ فى البنوك المصرية لدعم الاستقرار المالى فى مواجهة الركود الاقتصادى الذى نتج عن الحرب الروسية الأوكرانية

ألزم البنك المركزى المصرى البنوك بتطبيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لبازل١ منذ عام ١٩٩١م، كما وضع إجراءات محددة لتطوير قطاع الرقابة والاشراف فى البنوك وحفز الدمج بين عدد من البنوك كحل لمشكلة الديون المتعثرة ليكون ذلك مدخلاً ملائماً لتطبيق متطلبات بازل٢، ولاشك أن نجاح البنوك المصرية فى تطبيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لبازل٢ جعل الأمر أكثر تيسيراً وأقل تكلفة عندما أصدر البنك المركزى جدولاً زمنياً فى ٢٠١٩م لتنفيذ إتفاقية بازل٣ فقد أعطى فترة انتقالية تنتهى فى نهاية ٢٠٢١م حتى تنتهى البنوك من قياس كفاية رأس المال وفقاً للأسلوب المعيارى فى بازل٣ وأثناء جائحة كورونا تم مد الفترة الانتقالية حتى نهاية ٢٠٢٢م، كما عمل قطاع الرقابة والإشراف فى البتك المركزى على إحكام الرقابة فيما يخص الملاءة المالية ودعم هذا قانون ٨٨ لسنة٢٠٠٣م الخاص بالبنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد بالإضافة إلى قواعد وتعليمات البنك المركزي (عبد الحليم،٢٠١٧؛ سمرة وآخرون، ٢٠١٩)، وفى إجراء استباقى من البنك المركزى لتفادى الأثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على الإقتصاد المصرى قرر فى ٢٠٢٢م زيادة نسبة الاحتياطى النقدى المقرر على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزى من ١٤٪ إلى ١٨٪(العمراوى،٢٠٢٣).

كما اشترط البنك المركزى المصرى عدة معايير لإعتبار البنك ذو ملاءة مالية تتمثل فى:

- آلا يقل رأس المال الأساسى المستثمر عن ٤.٥٪.
- آلا يقل إجمالى الشريحة الأولى من رأس المال عن ٦٪.
- آلا يقل إجمالى معيار كفاية رأس المال + الدعامة التحوطية عن ١٢.٥٪.
- آلا يكون البنك قيد التصفية.
- عدم وجود ما يشير إلى تعثر البنك مستقبلاً وفقاً لدراسة مؤشرات البنك الحالية والمتوقعة (تعليمات البنك المركزى، يناير ٢٠٢٢)

أصدر مجلس ادارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو٢٠١٥ قرارا يقضى بإلتزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للرافعة المالية للنسبة(٣٪) على أساس ربع سنوي واعتبارها – كنسبه استرشادية إعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتي عام ٢٠١٧ ثم كنسبة رقابية ملزمة إعتبارا من عام ٢٠١٨، ويتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الإستبعادات المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حالياً وفقا لتعليمات البنك المركزي. مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقا للقوائم المالية – وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية، والتعرضات الناتجه عن عقود المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، والتعرضات خارج الميزانية.(حسين،٢٠٢١)

القسم الثالث: التأثير المحتمل لعلاقة الملاءة المالية بحجم أنشطة البنك من خارج الميزانية على المؤشرات المالية لآداء البنوك المقيدة فى سوق المال المصرى–اشتقاق فروض البحث.

فى البداية يمكن مناقشة مدى تأثير قيام البنك بالأنشطة من خارج الميزانية على مؤشرات ربحية البنك اختلفت الدراسات حول إجابة هذا السؤال ...

ذكرت دراسة (Karim and Gee, 2007) أن عائد السهم يرتبط بعلاقة سلبية بالأنشطة خارج الميزانية ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة خارج الميزانية والعائد على حقوق الملكية والرافعة المالية ونسبة السيولة وتوافقت دراسة (Sayilgan and Onur, 2009) على أن نسبة المعاملات خارج الميزانية العمومية إلى إجمالي الأصول تؤثر على مؤشرات الربحية سلبياً بالتطبيق على البنوك التركية فى الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧م.

أما دراسة (Calmès and Raymond,2010) فقد هدفت إلى توضيح مدى تأثير قيام البنوك الكندية بالأنشطة من خارج الميزانية على العلاقة التعويضية بين العائد – المخاطر وأوضحت النتائج أن علاقة العائد – المخاطر قد تعرضت للتشويه فى عام ١٩٩٧م فى حين

أن الفترة من عام ٩٧ وحتى ٢٠٠٧ لم يعد ممارسة البنوك للأنشطة من خارج الميزانية يؤثر تأثيراً سلبياً على العائد البنكى.

وفى دراسة (Al-Awawdeh and Saad,2017) على عينة من البنوك التجارية الأردنية فى الفترة من ٢٠٠٩حتى ٢٠١٦م اختبرت تأثير تعامل البنوك بأنشطة خارج الميزانية على معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية مع اعتبار حجم البنك ونسبة حقوق الملكية من المتغيرات الرقابية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن حجم البنود من خارج الميزانية فى بنوك العينة كان مرتفعاً يصل إلى خمس أصول البنك ويؤثر على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية تأثيراً إيجابياً، وقد أوصت الدراسة بأن تحدد السلطات التنظيمية سقفاً محدداً لمستوى البنود من خارج الميزانية بالإضافة إلى تحديد احتياطى تحتفظ به البنك لمواجهة مدفوعات تلك البنود، وعلى العكس مما انتهت إليه الدراسة السابقة أشارت دراسة (الكرابلة، السمرانى، ٢٠١٩) إلى وجود علاقة سلبية بين عقود المشتقات بأنواعها (العقود المستقبلية، عقود الخيارات، عقود المبادلات) ومؤشرى العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية فى البنوك التجارية الأردنية.

هدفت دراسة (فضيلي، على، ٢٠٢١) إلى اختبار تأثير التعامل فى الأنشطة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية، لعينة من سبعة بنوك خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ م، وقد أظهرت النتائج بالنسبة للبنوك العمومية لا يوجد أثر للأنشطة خارج الميزانية على العائد على الأصول وكذلك العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة للبنوك الخاصة أثبتت وجود أثر إيجابي لآداء الأنشطة خارج الميزانية على العائد على الأصول فى حين لم تثبت وجود تأثير لها على العائد على حقوق الملكية.

وبناء على ماسبق فإن دراسة ما إذا كان لممارسة البنوك التجارية المصرية للأنشطة من خارج الميزانية تأثير على مؤشرات ربحية البنك أمر منطقياً قبل مناقشة تأثير علاقتها بالملاءة المالية على مؤشرات الربحية، وقد اختارت الدراسة الحالية معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA) كمقياسين يعبران عن كفاءة البنك فى توليد الأرباح من أموال الأسهم العادية فى المقياس الأول، ومن الأصول فى المقياس

الثانى على الترتيب، وهو ما يجعل الباحثة تصيغ الفروضيين الأول والثانى للدراسة على النحو التالى:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية وبين العائد على حقوق الملكية فى البنوك التجارية المسجلة بسوق المال المصرى مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

الفرض الثانى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية وبين العائد على الأصول فى البنوك التجارية المسجلة بسوق المال المصرى مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

ومن حيث ارتباط ممارسة الأنشطة من خارج الميزانية وزيادة حجمها بالمخاطر نعرض للدراسات التالية:

قامت دراسة (Karim and Gee, 2007) بتحليل كيف تؤثر الأنشطة خارج الميزانية للبنوك التجارية المملوكة محلياً على أداء البنوك فى ماليزيا من حيث كل من تعرض البنوك لأنواع مختلفة من المخاطر، وأرباح البنوك، والرافعة المالية وقد أنتهت النتائج إلى أن العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر غير المنتظمة والمخاطر الإجمالية للبنوك غير جوهرية ومع ذلك مخاطر السوق تتأثر بشكل كبير بالأنشطة خارج الميزانية العمومية.

أما دراسة (Khasawneh et al.,2012) فقد اختبرت محددات قيام البنوك الأردنية بالأنشطة من خارج الميزانية فى الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠١٠م وتبين أن قرار دخول البنك فى الأنشطة من خارج الميزانية يعتمد على الظروف الإقتصادية المحيطة وأنها تتبع دورة الأعمال وتتواجد أكثر فى البنوك الأكبر حجماً كما تتزايد مع إرتفاع مخاطر الإئتمان المرتبطة بالقروض حيث تستخدم كأداة لإدارة المخاطر، واعتبرت الدراسة أن الأنشطة من خارج الميزانية تحمل فى طياتها خاصيتين متعارضتين الأولى أنها تخفض المخاطر من

أنواع معينة والثانية أنها تزيد من المخاطر من أنواع معينة وإن الإدارة الرشيدة للمخاطر هى التى تقلل من صافى تأثير الأنشطة من خارج الميزانية على المخاطر المختلفة.

وقد ناقشت دراسة (Aktan et al., 2013) تأثير الأنشطة خارج الميزانية العمومية على أداء البنوك المسجلة في بورصة اسطنبول من حيث تعرض البنك للمخاطر، الربحية، الرافعة المالية ووضع السيولة، أنتهت الدراسة إلى أن أنشطة OBS ترفع المخاطر الخاصة بالبنك، ومخاطر الصرف الأجنبي وهو ما تتوافق معه نتائج دراسة (Zhang et al., 2020) كما أظهرت تحسين فى عوائد أسهم البنك، وأرجعت الدراسة ذلك لإتخاذ البنوك إجراءات التحوط حول هذه الأنشطة.

كما اختبرت دراسة (Uzoma et al., 2016) تأثير الأنشطة من خارج الميزانية على الربحية والمخاطر لخمس بنوك فى نيجيريا وشملت البيانات فترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤م وأيدت نتائج الدراسة الارتباط الإيجابى بين ممارسة الأنشطة من خارج الميزانية وبين تحقيق الأرباح الضخمة، وكذلك ارتباطها بالمخاطر العالية التى يتعرض لها البنك، ومن ثم أوصت بمراقبة حكيمة لهذة الأنشطة ووضع حدود لها حتى لا يتعرض البنك لهزات مالية شديدة مع تقلبات السوق.

وهناك بعض الدراسات التى وجدت أن تنويع محفظة أصول البنك عن طريق استخدام الأنشطة من خارج الميزانية يُمكن البنك من تحقيق الربحية مع تخفيض المخاطر كما أوضحت أن بعض أنواع الأنشطة من خارج الميزانية على سبيل المثال التوريق Securitization أعتبر أداة أو ابتكار لإدارة المخاطر، وأيضاً لجمع السيولة للاستثمارات الأخرى عن طريق تحويل القروض غير السائلة إلى الأوراق المالية القابلة للتداول، إلا أن تأثير مكونات الأنشطة من خارج الميزانية ليست ذات تأثيرات متماثلة على المخاطر فمثلاً العديد من أنواع الأنشطة من خارج الميزانية (تعهدات القروض والضمانات) تعرض البنك لأرتفاع مخاطر أسعار الفائدة وترفع مخاطر السيولة إذا قرر العملاء السحب خلال فترات انخفاض السيولة (Haq et al.,2022).

وبناء على ماسبق فقد اختارت الباحثة نسبة الديون إلى حقوق الملكية (DOE) كمقياس للرفع المالى الذى يعطى مؤشر للمخاطر التى يتعرض لها البنك بسبب ارتفاع الديون ويمكن صياغة الفرض الثالث على النحو التالى:

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية وبين الرافعة المالية(نسبة الديون إلى حقوق الملكية) فى البنوك التجارية المسجلة بسوق المال المصرى مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

وحتى نلج إلى الاقتراب من وصف العلاقة بين حجم الأنشطة من خارج الميزانية والملاءة المالية فإن بوابة ذلك مناقشة تأثير تحقيق الأرباح من ممارسة الأنشطة خارج الميزانية على كفاية رأس المال، وكذلك مدى تأثير كفاية رأس المال على تخفيض المخاطر المتنوعة الناشئة عن الأنشطة خارج الميزانية.

ذكر (Jagtiani et al.,1995) أن أحد التفسيرات الشائعة للنمو الكبير في أنشطة البنوك خارج الميزانية العمومية هو تجنب متطلبات كفاية رأس المال، لقد فحصت العديد من الدراسات هذا الأمر وغيره من الدوافع وراء الأنشطة من خارج الميزانية، وكانت النتائج مختلطة وانتهت دراسته أن التغييرات في متطلبات رأس المال لم يكن لها تأثير ثابت على التباين فى حجم الأنشطة من خارج الميزانية.

وقد أظهرت دراسة (Kasa,2013) أن معيار كفاية رأس المال من ضمن عدد من المحددات التى تضبط ممارسة البنك للأنشطة من خارج الميزانية فى البنوك الأثيوبية حيث تؤثر متطلبات كفاية رأس المال سلباً على حجم التعامل فيها، وتمثلت المحددات الأخرى فى حجم البنك وربحيته، وأسعار الفائدة، والناتج المحلى، والتضخم الإقتصادى.

كما أن أرباح البنود من خارج الميزانية قد تتجاوز نسبتها ٣٠٪ من إجمالى أرباح البنك هذه الأرباح توفر مالاً يجعل من اليسير الوفاء بمعيار كفاية رأس المال الذى حددته إصدارات بازل الثلاثة، ولاشك أن كلما أوفى البنك بالملاءة المالية كلما كان أكثر قدرة على مواجهة

المخاطر بأنواعها المختلفة ومنها المتولد عن الأنشطة خارج الميزانية (يوسف،٢٠١٩)، وقد أشارت دراسة (دبيك، وشاهين، ٢٠١٥) أن زيادة معدل كفاية رأس المال أدى إلى انخفاض معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على السهم بالتطبيق على البنوك التجارية الفلسطينية فى الفترة من ٢٠٠٨- ٢٠١٤م.

وفى دراسة(مرسى، وآخرون، ٢٠٢٢) بالتطبيق على البنوك المصرية أظهرت النتائج أن تطبيق مقررات بازل٣ للرقابة المصرفية أدى إلى تحسن نسبى فى مؤشرات الربحية ومن ثم كان التأثير إيجابياً على الآداء المالى للبنوك، كما انتهت دراسة (عبد الغنى، رانيا، ٢٠٢٢) إلى وجود تأثير إيجابى ومعنوى لكل من معدل كفاية رأس المال ونسبة صافى التمويل المستقر وفقاً لقواعد بازل٣ على الآداء المالى للبنوك التجارية المصرية، فى حين كان تأثير نسبة تغطية السيولة سلبى و غير معنوى على نفس المؤشرات المالية، وفى دراسة (العمراوى، ٢٠٢٣) تم التوصل إلى نتيجة مماثلة تقريباً فقد اختبرت تأثير معيارى كفاية رأس المال ونسب الرافعة المالية التى قررتهما بازل٣ على مؤشرات الآداء المالى فى البنوك المصرية المتمثلة فى معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل صافى هامش العائد وجاءت النتائج لتثبت العلاقة الاحصائية الإيجابية للمؤشرات الثلاثة، وأيدت نفس النتائج ولكن على البنوك الجزائرية دراسة (بن سالم، ٢٠٢٣) التى هدفت إلى تحليل وقياس أثر معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات قواعد بازل خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٠ على معدل العائد على الأصول وتوصلت الدراسة إلى أن معيار كفاية رأس المال له أثر إيجابى على معدل العائد على الأصول ،حيث أن الإستجابة من البنوك بمعدلات كفاية رأس المال المطلوبة يؤدي إلى التخفيض من المخاطر وبالتالى تخفيض العائد، إلا أن هذا التخفيض فى مستوى المخاطر كان بنسبة أكبر من التخفيض فى العائد مما أدى إلى التأثر الإيجابى فى معدل العائد على الأصول.

وبناء على ماسبق من الإختلاف فى تأثير التفاعل بين معدل كفاية رأس المال وحجم الأنشطة من خارج الميزانية على مؤشرات الربحية فى البنوك يمكن صياغة الفرض الرابع والخامس على النحو التالى:

الفرض الرابع: يوجد تأثير للعلاقة بين الإلتزام بحدود الملاءة المالية وفقاً لقواعد بازل٣ وحجم الأنشطة من خارج الميزانية على العائد على حقوق الملكية فى البنوك التجارية المسجلة بسوق المال المصرى مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

الفرض الخامس: يوجد تأثير للعلاقة بين الإلتزام بحدود الملاءة المالية وفقاً لقواعد بازل٣ وحجم الأنشطة من خارج الميزانية على العائد على الأصول فى البنوك التجارية المسجلة بسوق المال المصرى مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

كما اختلفت الدراسات البحثية فى البيئات المختلفة حول علاقة الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية بزيادة المخاطر حتى مع الالتزام بمعدل كفاية رأس المال، فى السبعينيات لم يظهر تخوف من المخاطر التى تتعرض لها البنوك سوى مخاطر الإئتمان، ولكن اختلاف البيئة الفنية والتكنولوجية والتشغيلية التى تعمل فى ظلها البنوك الآن أظهرت أنواع أخرى من المخاطر تم تسليط الضوء عليها مثل مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر تغير أسعار الصرف الأجنبى. وعند حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ أُلقى باللوم على ممارسة البنوك للأنشطة من خارج الميزانية مع عوامل أخرى (Khasawneh and Husam ,2014) وهو مادعى البنوك المركزية إلى الاهتمام بالسيولة ومن هنا ووجهت قواعد بازل الثلاثة إلى الإلتزام بمدى محدد لكفاية رأس المال.

وقد هدفت دراسة (نعاس وبوهريرة ،٢٠١٨) إلى إبراز أثر المخاطر التي تتعرض لها المصارف الجزائرية على الملاءة المالية، في الفترة من سنة ٢٠١٠-٢٠١٧، مع الأخذ فى الحسبان أن المصارف الجزائرية لديها درجة تركز كبيرة في الأصول حيث تقتصر على عمليات الودائع ومنح الإئتمان فقط، ما يزيد من مخاطر التركز كما لوحظ نمو متزايد للمعاملات خارج الميزانية خاصة لدى بنوك القطاع العام ومن ثم توقعت الدراسة أن يرفع ذلك من المخاطر التى تؤثر على الملاءة المالية، وانتهت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر تركز الأصول، مخاطر البنود خارج الميزانية،

مخاطر العمليات وبين حدود الملاءة المالية والتى تفوق ما حددته قواعد بازل، في حين لم يكن لمؤشرات مخاطر السيولة ومخاطر التحيز إلى الدين تأثير إحصائى على الملاءة المالية.

أرجعت دراسة (العبيدان،٢٠٠٦) أسباب توسع البنوك الكويتية فى آداء الأنشطة من خارج الميزانية إلى إنعدام الضوابط التى تراقب استخدامها، وانخفاض التكاليف المصرفية المرتبطة بها، وهو ماحاولت مقررات بازل ترشيده منذ عام ١٩٨٨ من خلال رفع التكاليف المصرفية المرتبطة بها، وقد ربطت هذه الدراسة بين تقييد حرية البنك فى آداء الأنشطة من خارج الميزانية العمومية بالإلتزام بمتطلبات كفاية رأس المال كما حددها البنك المركزى الكويتى ووفقاً لمقررات بازل، وتأثير هذا الإلتزام على كفاءة آداء البنوك التجارية الكويتية، وأوضحت النتائج أن التوسع فى الأنشطة من خارج الميزانية سلاح ذو حدين فهو من جهه يساهم فى رفع الكفاءة الفنية للبنك، ومن جهه أخرى يقلل الكفاءة الإقتصادية الكلية، ومن ثم أوصت الدراسة أن يمنح البنك المركزى الكويتى مرونة منضبطة للبنوك التجارية فى الإلتزام بكفاية رأس المال واستخدام البنود خارج الميزانية.

انتهت دراسة (محمود، وآخرون،٢٠٢٣) إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية وفقاً لتقرير البنك المركزى لسنة ٢٠١٧ وإلتزاماً بقواعد بازل٢ وكل من متوسط القيمة السوقية للسهم، ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل الكفاءة التشغيلية والرفع المالي.

وبناء على ما سبق مناقشته وتحليله من تباين الآراء حول تزايد المخاطر عند استخدام الأنشطة من خارج الميزانية، يمكن وضع تصور للعلاقة بين متغيرات البحث على النحو التالى:

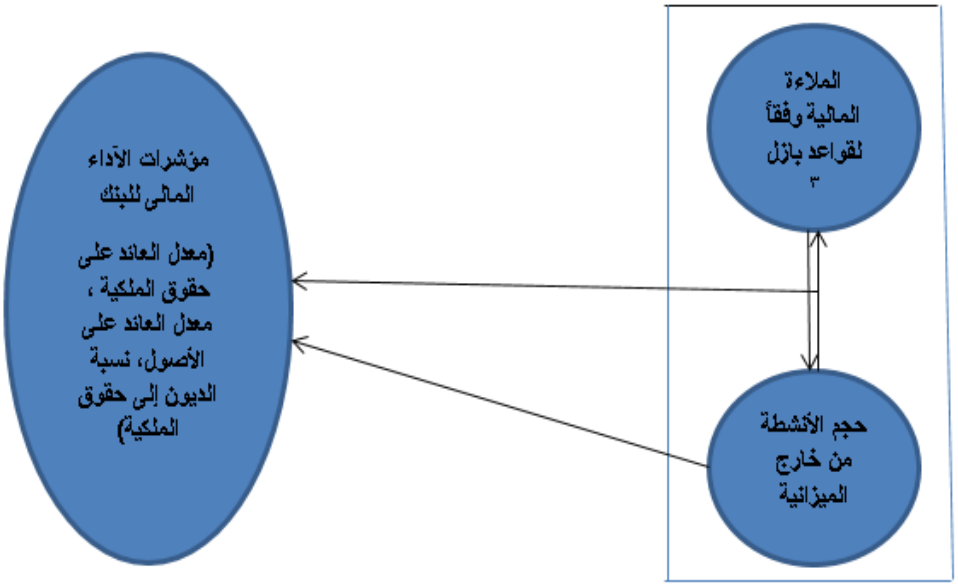

نموذج الدراسة: تصور للعلاقة محل الدراسة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. (من إعداد الباحثة)

حيث يوضح الشكل السابق أن متطلبات كفاية رأس المال يؤثر ويتأثر بحجم الأنشطة من خارج الميزانية، ومع كونه قد يحد من الربحية التى تتحقق من تلك الأنشطة فإنه فى نفس الوقت يشكل حائط صد للمخاطر المصرفية التى تنشأ عنها ومن ثم وضعت الدراسة بجوار مؤشرات الربحية مؤشر للآداء المالى للبنوك يعكس نسبة الديون بنوعيها طويلة الأجل وقصيرة الأجل إلى حقوق الملكية ليعكس نسبة المخاطرة ، لأنها تشير إلى مقدار الرافعة المالية التي يستخدمها البنك لتمويل عملياته

ومن ثم يمكن صياغة الفرض السادس للدراسة على النحو التالى:

الفرض السادس: يوجد تأثير للعلاقة بين الإلتزام بحدود الملاءة المالية وفقاً لقواعد بازل٣ وحجم الأنشطة من خارج الميزانية على نسبة الديون إلى حقوق الملكية فى البنوك التجارية المسجلة بسوق المال المصرى مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية

١/٤ الهدف من الدراسة

الجزء التطبيقى من البحث يعتمد على بيانات عينة البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية بعد استثناء البنوك الأسلامية والبنوك المتخصصة نظراً لإختلاف طبيعة أنشطتها مستهدفاً دراسة تأثير مدى التوسع/ الإنكماش فى هذة الأنشطة توافقاً مع حدود الملاءة المالية على مؤشرات الآداء المالى فى الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م (خمس سنوات) وقد تم تحديد سنة ٢٠١٨م كبداية للدراسة حيث تمثل السنة التى طبقت فيها متطلبات بازل٣ فى البنوك المصرية بعد قرارات البنك المركزى المصرى فى ٢٠١٦م.

٢/٤مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاثة عشر بنك تجارى مسجل فى سوق المال المصرى وقد تم تحديد عينة الدراسة فى عدد ٦ بنوك بعد استبعاد البنوك الاسلامية والبنوك المتخصصة والبنوك التى تعد قوائمها المالية بالدولار، وبذلك تمثل العينة ٤٦٪ تقريبا من عدد بنوك المجتمع، وهم على الترتيب (البنك التجارى الدولى، بنك قناة السويس، بنك قطر الوطنى الأهلى- مصر، بنك كريدى أجريكول، البنك المصرى الخليجى، بنك الكويت الوطنى).

٣/٤ أسلوب قياس المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

متغير الدراسة	أسلوب القياس
متغير مستقل (كود OBSA): حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية	النسبة المئوية للأنشطة من خارج الميزانية لإجمالى أصول البنك.
متغير مستقل (كود CA): الملاءة المالية: • كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل٣ .	الشريحة الأولى من رأس المال + الشريحة الثانية + رأس مال التحوط / مخاطر الإئتمان+ (مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل)* ١٠.٥/١٠٠
المتغير التابع (كودROE) العائد على حقوق الملكية	صافى الربح قبل الضرائب / إجمالى حقوق الملكية.
المتغير التابع (كودROA) العائد على الأصول.	صافى الربح قبل الضرائب/ إجمالى الأصول.
المتغير التابع (كودDOE) الديون إلى حقوق الملكية	مجموع الديون طويلة وقصيرة الأجل/ مجموع حقوق الملكية.

تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة من القوائم المالية للبنوك التجارية محل العينة من الموقع الإلكترونى الخاص بكل بنك على مدى سنوات الدراسة.

٤/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical package for social sciences(SPSS) Version(23) حيث تم تطبيق الإختبارات :

(١) الإحصاءات الوصفية مثل المتوسطات الحسابية للمتغيرات والانحراف المعيارى.

(٢) مصفوفة الإرتباط لبيرسون.

(٣) اختبار الإنحدار الخطى البسيط، الإنحدار الخطى المتعدد.

٤/٥ تحليل البيانات واختبارات الفروض:

أولاً : البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والتابعة والمحسوبة من بيانات القوائم المالية للبنوك محل الدراسة:

جدول رقم (١) النسب المالية للمتغيرين المستقلين:

البنك التجارى الدولى	%OBSA	%CA
سنة ٢٠١٨	٢٣,١٧٥	١٩,٠٩
سنة ٢٠١٩	١٩,٧٢٧	٢٦,٠٧
سنة ٢٠٢٠	٢٠,٦٥٠	٣١,٤١
سنة ٢٠٢١	١٩,٦٢٢	٢٩,٨٦
سنة ٢٠٢٢	٢٢,٧٢٠	٢٢,٦٦
بنك قناة السويس		
سنة ٢٠١٨	١٥,٤٦٦	١٣,٨٩

سنة ٢٠١٩	١٢,٤٨٦	١٢,٩٢
سنة ٢٠٢٠	١٧,٨٧٧	١٣,٤٢
سنة٢٠٢١	١٩,١٣٩	١٣
سنة٢٠٢٢	١٦,٣٩٧	١٤,٧٧
بنك قطر الوطنى الأهلى – مصر		
سنة ٢٠١٨	١٨,٢١٦	١٧,٧٥
سنة ٢٠١٩	١١,٣٨٩	١٨,٩١
سنة ٢٠٢٠	٩,٥٠٨	٢١,٩٢
سنة٢٠٢١	١٤,٢١٣	٢١,٥٦
سنة٢٠٢٢	١١,٢٧٠	٢٢,٩٩
بنك كريدى أجريكول مصر		
سنة ٢٠١٨	٢٠,٨٥٥	٢٠,٣١
سنة ٢٠١٩	٢٩,٠٦٠	١٨,٢٥
سنة ٢٠٢٠	٣٨,٨٦٧	٢٠,٣٣
سنة ٢٠٢١	٣٠,٣٧٢	٢٠,٨٧
سنة ٢٠٢٢	٢٨,٠٠٢	١٨,٩٦
البنك المصرى الخليجى		
سنة ٢٠١٨	٣,٠٦١	١٥,٤٣١
سنة ٢٠١٩	٣,٥٣٤	١٩,٣٧٢
سنة ٢٠٢٠	٣,٦٠٤	٢٥
سنة ٢٠٢١	٢,٩٤٤	٢٤,٨٣
سنة ٢٠٢٢	٢,٩٤٧	١٨,٨٤
بنك الكويت الوطنى		
سنة ٢٠١٨	١٤,٠٩٣	١٨,٠٢
سنة ٢٠١٩	٢١,٤٧٣	١٨,٩٢
سنة ٢٠٢٠	١٨,٧٣٠	٢٣,١٩
سنة ٢٠٢١	١٣,٩٦٩	٢٣,٤٦
سنة ٢٠٢٢	١٨,١٢١	١٩,٩٥

المصدر: من إعداد الباحثة.

ويوضح الجدول الآتى النسب المالية للمتغيرات التابعة للبنوك محل الدراسة:

جدول رقم (٢) النسب المالية التى تمثل المتغيرات التابعة.

البنك التجارى الدولى	%ROE	%ROA	%DOE
سنة ٢٠١٨	٣٨,٢٢٥	٣,٨١١	٩٠٢,٧٩
سنة ٢٠١٩	٣١,٩٣	٤,٢٧٦	٦٠٠,٤٦
سنة ٢٠٢٠	٢٥,٧٥	٣.٥٨٩	٦٠٠,١٧
سنة ٢٠٢١	٢٧,٥٣	٣,٨٢٢	٦٠٠,٢١
سنة ٢٠٢٢	٣٥,٥٣	٣,٧٩٧	٨٠٠,٣٦
بنك قناة السويس			
سنة ٢٠١٨	٢٤,٠٢	١,٤٦١	١٥٤٣,٨
سنة ٢٠١٩	٢٨,٩٧	١,٨٤٢	١٤٧٢,٣٥
سنة ٢٠٢٠	٢٦,٦٦	١.٢٩٣	١٣٠٤,٣٨
سنة ٢٠٢١	٢٣,٨٥	١,٨٢٧	١٢٠٥,٢٢
سنة ٢٠٢٢	٢٩,٦٨	٢,١٨٧	١٢٥٧,٥١
بنك قطر الوطنى الأهلى –مصر			
سنة ٢٠١٨	٣٤,٠٥	٣,٧٢٢	٨١٤,٧
سنة ٢٠١٩	٣٢,٦٨	٤,١٥٤	٦٠٠,٨٦
سنة ٢٠٢٠	٢٧,٠٥	٢,٥٩١	٦٠٠,٤٢
سنة ٢٠٢١	٢٤,٠٨	١,٥٦٢	٦٠٠,٨٦
سنة ٢٠٢٢	٢٨,٧٨	٢,٨٥٨	٨٠٠,٠٦
بنك كريدى أجريكول مصر			
سنة ٢٠١٨	٤٥,٠١	٥,٢١	٧٠٠,٦٣
سنة ٢٠١٩	٤٢,١٠	٦,٠٢٠	٥٠٠,٩٩

سنة ٢٠٢٠	٢٦.٧٠	٣,٧٤٦	٦٠٠,١٢
سنة ٢٠٢١	٢٥,٥١	٣,٦٧٤	٥٠٠,٩٤
سنة ٢٠٢٢	٣٣,٣٠	٤,٤٠٠	٦٠٠,٥٦
البنك المصرى الخليجى			
سنة ٢٠١٨	٢٧,٨٠	١,٦٣٥	١٥٠٠,٩٩
سنة ٢٠١٩	٢١,٥١	١,٤٩٠	١٣٠٠,٤٣
سنة ٢٠٢٠	١٨,٨٥	١,٤٣٠	١٢٠٠,١٨
سنة ٢٠٢١	٢٧,١٣	١,٩٣٦	١٣٠٠
سنة ٢٠٢٢	٣٠,٤٠	١,٨٦٣	١٥٠٠,٣١
بنك الكويت الوطنى			
سنة ٢٠١٨	٤١,١٩٩	٣,٥٦١	١٠٠٠,٥٦
سنة ٢٠١٩	٣٥,٥٧	٤,٤٣٠	٧٠٠,٠٢
سنة ٢٠٢٠	٢٢,٨٩٨	٣,٣٣	٥٠٠,٨٦
سنة ٢٠٢١	٢١,٣٢٩	٢,٨٣٤	٦٠٠,٥٢٤
سنة ٢٠٢٢	٢٥,٥٣٤	٢,٧٣٧	٨٠٠,٣٢٨

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانياً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وتشمل المتوسط والإنحراف المعياري ويقيس مدى خطورة انخفاض قيمة المتغير عن الوسط الحسابى وأكبر قيمة وأقلها.

جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية للمتغيرين المستقلين والمتغيرات التابعة:

المتغير	العدد	المتوسط (Mean)	الإنحراف المعيارى(Std. Deviation)	أعلى قيمة	أدنى قيمة
OPSA	٣٠	١٦,٧١٦٢٦٥٦	٨,٦٧٩٢٧١١٢٦	٣٨,٨٦٧٠٠٠	٢,٩٤٤٠٠٠
CA	٣٠	٢٠,١٩٨٤٣٣٣	٤,٥٥٨٧٣٩٨٨٧	٣١,٤١٠٠٠٠	١٢,٩٢
ROE	٣٠	٢٩,٤٣٠٨	٦,٤٣٦٧٩	٤٥.٠١	١٨.٨٥
ROA	٣٠	٣,٠٣٦٠	١,٢٤٩٣١	٦,٠٢٠	١,٢٣٩
DOE	٣٠	٩٠٠,٣٨٦٣	٣٥٥,٧٨٠٨١	١٥٤٣,٨	٥٠٠,٨٦

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات تشغيل برنامج SPSS,v.23.

ويلاحظ من الجدول السابق أن:

- بلغ المتوسط لحجم الأنشطة خارج الميزانية (١٦,٧١٦٢٦٥٦) والإنحراف المعيارى (٨,٦٧٩٢٧١١٢٦) فى حين بلغت أكبر قيمة ٣٨,٨٦٧٠٠٠ فى بنك كريدى إجريكول وأقل قيمة٢,٩٤٤٠٠٠ فى البنك المصرى الخليجى.
- بلغ المتوسط لكفاية رأس المال (٢٠,١٩٨٤٣٣٣) والإنحراف المعيارى (٤,٥٥٨٧٣٩٨٨٧) فى حين بلغت أكبر قيمة ٣١,٤١٠٠٠٠ فى البنك التجارى الدولى وأقل قيمة ١٢,٩٢ فى بنك قناة السويس.
- بلغ المتوسط للعائد إلى حقوق الملكية (٢٩,٤٣٠٨) والإنحراف المعيارى(٦,٤٣٦٧٩) فى حين بلغت أكبر قيمة ٤٥.٠١ فى بنك كريدى إجريكول وأقل قيمة ١٨,٨٥ فى البنك المصرى الخليجى.
- بلغ المتوسط للعائد إلى إجمالى الأصول (٣,٠٣٦٠) والإنحراف المعيارى (١,٢٤٩٣١) فى حين بلغت أكبر قيمة ٦,٠٢٠ فى بنك كريدى إجريكول وأقل قيمة ١,٢٣٩ فى البنك المصرى الخليجى.

- بلغ المتوسط للديون قصيرة وطويلة الأجل إلى حقوق الملكية (٩٠٠,٣٨٦٣) والإنحراف المعيارى(٣٥٥,٧٨٠٨١) فى حين بلغت أكبر قيمة ١٥٤٣,٨ فى بنك قناة السويس وأقل قيمة ٥٠٠,٨٦ فى البنك الكويت الوطنى.

ثالثاً: حساب معاملات الإرتباط (Pearson's R Correlation Coefficient) بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامجSPSS,v.23

جدول رقم(٤) مصفوفة إرتباط المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومعنوية الإرتباط :

المتغير	CA	OBSA	ROE	ROA	DOE
CA	١				
OBSA	٠,٢٠١	١			
	(٠.٠١٤)				
ROE	٠,١٥٤-	٠,٣١٩	١		
	(٠,٤١٦)	(٠.٠٨٥)			
ROA	٠,٢٨٤	٠,٦٥٧**	٠,٧٢٠**	١	
	(٠,١٢٩)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)		
DOE	٠,٥٥٣-**	٠,٦٠٩-**	٠,٢١٣-	٠,٧٤٢-**	١
	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٠٠)	(٠,٢٥٩)	(٠,٠٠٠)	

ملحوظة: تشير الأرقام بين الأقواس إلى مستوى المعنوية(الدلالة الإحصائية)،وتشير(**) إلى وجود الإرتباط.

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات تشغيل برنامج SPSS,v.23.

يتضح من الجدول العديد من العلاقات المتداخلة بين المتغيرين المستقلين والمتغيرات التابعة:المتغيران المستقلان معدل كفاية أرس المال(CA)وحجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية (OBSA) أظهرا ارتباطاً ضعيفاً بمعامل ارتباط ٠,٢٠١، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من ٠,٠٥ ، وقد تم تحديد قوة الإرتباط حسب معيار(Lehman et al.,2005) لتصنيف قوة الإرتباط حيث يعتبر الارتباط ضعيفاً إذا وقع فى المدى من ٢٠٪ إلى ٣٩٪ عند مستوى معنوية يزيد على ٠,٠١ ويقل عن ٠,٠٥.

كما أن المتغير المستقل معدل كفاية أرس المال(CA) و المتغير التابع حجم القروض إلى حقوق الملكية (DOE) أظهرا ارتباطاً سالباً متوسط بمعامل ارتباط ٠,٥٥٣، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية ٠,٠٠٠ أقل من ٠,٠١ ، وقد تم تحديد قوة الإرتباط حسب معيار (Lehman et al.,2005) لتصنيف قوة الإرتباط حيث يعتبر الارتباط متوسطاً إذا وقع فى المدى من ٤٠٪ إلى ٥٩٪ .

أظهر المتغير المستقل حجم الأنشطة خارج الميزانية(OBSA) والمتغيران التابعان معدل العائد على الأصول (ROA) وحجم القروض إلى حقوق الملكية (DOE) ارتباطاً إيجابياً قوياً بمعامل ارتباط ٠,٦٥٧، وارتباطاً سالباً قوياً بمعامل ارتباط ٠,٦٠٩ عند قيمة الدلالة الإحصائية ٠.٠٠٠ أقل من ٠,٠١ للمتغيرين المذكورين على الترتيب، وقد تم تحديد قوة الإرتباط حسب معيار (Lehman et al.,2005) لتصنيف قوة الإرتباط حيث يعتبر الارتباط قوياً إذا وقع فى المدى من ٦٠٪ إلى ٧٩٪.

لم يكن الإرتباط بين كل من معدل كفاية رأس المال (CA) وبين معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) معنوياً حيث يبلغ معامل الارتباط ٠,١٥٤ وبمستوى دلالة إحصائية ٠,٤١٦ يزيد على ٠,٠١، وعلى نفس النمط لم يكن الإرتباط بين كل من حجم الأنشطة من خارج الميزانية (OBSA) وبين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)معنوياً حيث يبلغ معامل الارتباط ٠,٣١٩ وبمستوى دلالة إحصائية ٠,٠٨٥ يزيد على ٠,٠١.

أظهر المتغير التابع العائد على الأصول(ROA) والمتغيران التابعان معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وحجم القروض إلى حقوق الملكية (DOE) ارتباطاً إيجابياً قوياً بمعامل ارتباط ٠,٧٢٠، وارتباطاً سالباً قوياً بمعامل ارتباط ٠,٧٤٢ عند قيمة الدلالة الإحصائية ٠.٠٠٠ أقل من ٠,٠١ للمتغيرين المذكورين على الترتيب، وقد تم تحديد قوة الإرتباط حسب معيار (Lehman et al.,2005) لتصنيف قوة الإرتباط حيث يعتبر الإرتباط قوياً إذا وقع فى المدى من ٦٠٪ إلى ٧٩٪.

رابعاً: اختبارات فروض الدراسة:

تم استخدام الإنحدار الخطى البسيط للثلاثة فروض الأولى من الأول للثالث، والإنحدار الخطى المتعدد للثلاثة فروض الأخيرة من الرابع للسادس.

١- نتائج اختبار الفرض الأول:

جدول رقم (٥) عن علاقة حجم الأنشطة من خارج الميزانية(OPSA) بالمؤشر المالى العائد على حقوق الملكية(ROE)

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الإرتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	دلالة(Sig.) ف	قيمة ت (T)	دلالة (Sig.) ت
ROE	OPSA	٠,٣١٩	٠,١٠٢	٣,١٧٨	٠,٠٨٥	١,٧٨٣	٠,٠٨٥

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات تشغيل برنامج SPSS,v.23

يتضح من الجدول السابق أن معامل الإرتباط بين حجم الأنشطة من خارج الميزانية ومعدل العائد على حقوق الملكية قد بلغ (٠,٣١٩)، وهو ارتباط غير قوى وأن معامل التحديد قد بلغ (٠,١٠٢) أى أن المتغير المستقل حجم الأنشطة من خارج الميزانية يفسر ١٠,٢٪ فقط فى التغير فى المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية .

يتضح أيضاً أن معنوية الدلالة الحسابية ٠,٠٨٥ =.Sig، وهي أكبر من معنوية الدلالة القياسية (٠,٠١ =.Sig) بالنسبة لقيمة ف مما يعنى أن النموذج غير معنوي فى هذه العلاقة، ومن ثم يتم رفض الفرض الأول، وقبول الفرض الصفرى وأن التغيرات فى العائد على حقوق الملكية ليست بسبب التغير فى حجم الأنشطة من خارج الميزانية ، وهذه النتيجة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأنشطة من خارج الميزانية وبين العائد على حقوق الملكية تتوافق مع دراسة (Karim and Gee, 2007)، دراسة (فضيلى، وعلى، ٢٠٢١).

٢- نتائج اختبار الفرض الثانى:

جدول رقم (٦) عن علاقة حجم الأنشطة من خارج الميزانية(OPSA) بالمؤشر المالى العائد على الأصول(ROA)

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الإرتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	دلالة (.Sig) ف	قيمة ت (T)	دلالة (.Sig) ت
ROA	OPSA	٠,٦٥٧	٠,٤٣١	٢١,٢٤٩	٠,٠٠٠	٤,٦١٠	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات تشغيل برنامج SPSS,v.23

يتضح من الجدول السابق أن معامل الإرتباط بين حجم الأنشطة من خارج الميزانية ومعدل العائد على الأصول قد بلغ (٠,٦٥٧)، وهو ارتباط قوى يتعدى ٥٠٪ وأن معامل التحديد قد بلغ (٠,٤٣١) أى أن المتغير المستقل حجم الأنشطة من خارج الميزانية يفسر ٤٣,١٪ فى التغير فى المتغير التابع معدل العائد على حقوق الأصول .

ويتضح منه أيضاً أن معنوية الدلالة الحسابية ٠,٠٠٠ =.Sig،وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (٠,٠٥ =.Sig) لقيمة ت،وأصغر من معنوية الدلالة القياسية(٠,٠١ =.Sig) لقيمة ف مما يعنى أن النموذج معنوي وصالح للتحليل الإحصائى فى هذه العلاقة، ومن ثم يتم قبول الفرض الثانى ، ورفض الفرض الصفرى وأن التغيرات فى العائد على الأصول تفسرها التغير

فى حجم الأنشطة من خارج الميزانية، كما يمكن التنبؤ بقيم العائد على الأصول بدلالة حجم الأنشطة من خارج الميزانية، وهذه النتيجة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأنشطة من خارج الميزانية وبين العائد على الأصول تتوافق مع دراسة (Al-Awawdeh and Saad, 2017)، دراسة (فضيلى، وعلى، ٢٠٢١) فيما يخص البنوك الخاصة دون العامة، ولكنها تختلف مع نتائج دراسة (الكرابلة، والسمرانى، ٢٠١٩).

٣- نتائج اختبارات الفرض الثالث:

جدول رقم (٧) عن علاقة حجم الأنشطة من خارج الميزانية(OPSA) بالمؤشر المالى الديون إلى حقوق الملكية (DOE)

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الإرتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	دلالة (Sig.) ف	قيمة ت (T)	دلالة (Sig.) ت
DOE	OPSA	٠,٦٠٩	٠,٣٧٠	١٦,٤٧٢	٠,٠٠٠	-٤,٠٥٩	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات تشغيل برنامج SPSS,V.23

يتضح من الجدول السابق أن معامل الإرتباط بين حجم الأنشطة من خارج الميزانية ومعدل القروض على حقوق الملكية قد بلغ (٠,٦٠٩)، وهو ارتباط قوى يتعدى ٥٠٪ وأن معامل التحديد قد بلغ (٠,٣٧٠) أى أن المتغير المستقل حجم الأنشطة من خارج الميزانية يفسر ٣٧٪ فى التغير فى المتغير التابع معدل القروض على حقوق الملكية .

ويتضح أيضاً أن معنوية الدلالة الحسابية ٠,٠٠٠ =.Sig، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (٠,٠٥ =.Sig) لقيمة ت، و أصغر من معنوية الدلالة القياسية (٠,٠١ =.Sig) لقيمة ف مما يعنى أن النموذج معنوي وصالح للتحليل الإحصائى فى هذه العلاقة، ومن ثم يتم قبول الفرض الثالث ورفض الفرض الصفرى، وأن التغيرات فى القروض على حقوق الملكية تفسرها التغير فى حجم الأنشطة من خارج الميزانية، وهذه النتيجة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأنشطة من خارج الميزانية وبين معدل القروض على حقوق

الملكية تتوافق مع دراسة (الشمرى،٢٠٠٠)، وتختلف مع نتائج (Karim and Gee, 2007) التى لم تثبت هذه العلاقة.

٤- نتائج اختبار الفرض الرابع:

اختبار العلاقة بين تداخل عمل كل من المتغيرين المستقلين حجم الأنشطة من خارج الميزانية (OBSA)والملاءة المالية ممثلة فى كفاية رأس المال (CA) بعد تطبيق قواعد بازل٣ وقواعد البنك المركزى المصرى عام ٢٠١٨م وبين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

جدول رقم (٨)

المتغير التابع	المتغيران المستقلان	معامل الإرتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	دلالة (.Sig) ف	قيمة ت (T)	دلالة (.Sig) ت
ROE	OPSA	٠,٣٥٧	٠,١٢٨	١,٩٧٧	٠,١٥٨	١,٧٩٤	٠,٠٨٤
	CA					٠,٨٩-	٠,٣٧٩

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات تشغيل برنامج SPSS,v.23

يتضح من الجدول السابق أن معامل الإرتباط بين تفاعل حجم الأنشطة من خارج الميزانية ومعدل كفاية رأس المال وبين معدل العائد على حقوق الملكية قد بلغ (٠,٣٥٧)، وهو ارتباط ضعيف لا يتعدى ٥٠٪ وأن معامل التحديد قد بلغ (٠,١٢٨) أى أن علاقة المتغيرين المستقلين لاتفسر سوى ١٢٪ فى التغير فى المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية.

ويتضح منه أيضاً أن معنوية الدلالة الحسابية ٠,١٥٨ =.Sig، وهي أكبر من معنوية الدلالة القياسية (٠,٠١ =.Sig) لقيمة ف وأن معنوية الدلالة الحسابية ٠,٠٨٤، ٠,٣٧٩ =.Sig أكبر من معنوية الدلالة القياسية (٠,٠٥ =.Sig) لقيمة ت بالنظر لكل متغير على حدة مما يعنى أن النموذج غير معنوي و وغير صالح للتحليل الإحصائى فى هذه العلاقة، ومن ثم يتم قبول الفرض الصفرى ، ورفض الفرض الرابع وأن علاقة حجم الأنشطة من خارج الميزانية بمعدل كفاية رأس المال لا تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية.

٥- نتائج اختبار الفرض الخامس:

اختبار العلاقة بين تداخل عمل كل من المتغيرين المستقلين حجم الأنشطة من خارج الميزانية (OBSA) والملاءة المالية ممثلة فى كفاية رأس المال (CA) بعد تطبيق قواعد بازل٣ وقواعد البنك المركزى المصرى عام ٢٠١٨م وبين معدل العائد على حقوق الأصول (ROA)

جدول رقم (٩)

المتغير التابع	المتغيران المستقلان	معامل الإرتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	دلالة (.Sig) ف	قيمة ت (T)	دلالة (.Sig) ت
ROA	OPSA	٠,٧١٠	٠,٥٠٥	١٣,٧٤٩	٠,٠٠٠	٤,٨٠٧	٠,٠٠٠
	CA					١,٩٩٦	٠,٠٥٦

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات تشغيل برنامج SPSS,V.23

يتضح من الجدول السابق أن معامل الإرتباط بين تفاعل حجم الأنشطة من خارج الميزانية ومعدل كفاية رأس المال وبين معدل العائد على الأصول قد بلغ (٠,٧١٠)، وهو ارتباط قوى يتعدى ٥٠٪ وأن معامل التحديد قد بلغ (٠,٥٠٥) أى أن علاقة المتغيرين المستقلين تفسر ٥٠,٥٪ فى التغير فى المتغير التابع معدل العائد على الأصول.

ويتضح منه أيضاً أن معنوية الدلالة الحسابية ٠,٠٠٠ =.Sig، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (٠,٠١ =.Sig) لقيمة ف وأن معنوية الدلالة الحسابية ٠,٠٠٠، ٠,٠٥٦ =.Sig أصغر من معنوية الدلالة القياسية (٠,٠٥ =.Sig) لقيمة ت بالنظر لكل متغير على حدة مما يعنى أن النموذج معنوي و صالح للتحليل الإحصائى فى هذه العلاقة، ومن ثم يتم قبول الفرض الخامس ، ورفض الفرض الصفرى وأن علاقة حجم الأنشطة من خارج الميزانية بمعدل كفاية رأس المال تؤثر على معدل العائد على الأصول.

٦- نتائج اختبار الفرض السادس:

اختبار العلاقة بين تداخل عمل كل من المتغيرين المستقلين حجم الأنشطة من خارج الميزانية (OBSA) والملاءة المالية ممثلة فى كفاية رأس المال (CA) بعد تطبيق قواعد بازل٣ وقواعد البنك المركزى المصرى عام ٢٠١٨م وبين معدل القروض على حقوق الملكية (DOE)

جدول رقم (١٠)

المتغير التابع	المتغيران المستقلان	معامل الإرتباط(R)	معامل التحديد(R^2)	قيمة ف (F)	دلالة (Sig.) ف	قيمة ت (T)	دلالة (Sig.) ت
DOE	OBSA	٠,٨١٤	٠,٦٦٢	٢٦,٤٥٥	٠,٠٠٠	٥,٣٤-	٠,٠٠٠
	CA					٤,٨٢-	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات تشغيل برنامج SPSS,v.23

يتضح من الجدول السابق أن معامل الإرتباط بين تفاعل حجم الأنشطة من خارج الميزانية ومعدل كفاية رأس المال وبين معدل القروض على حقوق الملكية قد بلغ (٠,٨١٤)، وهو ارتباط قوى يتعدى ٥٠٪ وأن معامل التحديد قد بلغ (٠,٦٦٢) أى أن علاقة المتغيرين المستقلين تفسر ٦٦,٢٪ فى التغير فى المتغير التابع معدل القروض على حقوق الملكية.

ويتضح منه أيضاً أن معنوية الدلالة الحسابية ٠,٠٠٠ =Sig.، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (٠,٠١ =Sig.) لقيمة ف وأن معنوية الدلالة الحسابية ٠,٠٠٠، ٠,٠٠٠ =Sig. أصغر من معنوية الدلالة القياسية (٠,٠٥ =Sig.) لقيمة ت بالنظر لكل متغير على حدة مما يعنى أن النموذج معنوي و صالح للتحليل الإحصائى فى هذه العلاقة، ومن ثم يتم قبول الفرض السادس، ورفض الفرض الصفرى وأن علاقة حجم الأنشطة من خارج الميزانية بمعدل كفاية رأس المال تؤثر على معدل القروض على حقوق الملكية.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات وأفكار مقترحة للبحث:

١/٥ مناقشة نتائج الدراسة

١- لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية والعائد على حقوق الملكية فى البنوك التجارية المصرية المسجلة بسوق المال، كذلك لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية بين علاقة حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية بكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل٣ وبين نفس المؤشر المالى.

٢- ظهرت علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية والعائد على الأصول فى البنوك التجارية المصريةالمسجلة بسوق المال بنسبة حوالى ٤٣٪، كذلك ظهرت علاقة ذات دلالة إحصائية بين علاقة حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية بكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل٣ وبين نفس المؤشر المالى وبنسبة تفسير تفوق النسبة الأولى حوالى ٥٠٪.

٣- ظهرت علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية ومعدل الرفع المالى مقاساً بنسبة القروض إلى حقوق الملكية فى البنوك التجارية المصرية المسجلة بسوق المال بنسبة حوالى ٣٧%، كذلك ظهرت علاقة ذات دلالة إحصائية بين علاقة حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية بكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل٣ وبين نفس المؤشر المالى وبنسبة تفسير تفوق النسبة الأولى حوالى ٦٦٪.

٤- توافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Karim and Gee, 2007)، دراسة (فضيلى، وعلى، ٢٠٢١) بالنسبة للفرض الأول، كما توافقت مع دراسة (Al-Awawdeh and Saad, 2017)، ودراسة (فضيلى، وعلى، ٢٠٢١) فيما يخص البنوك الخاصة دون العامة، واختلفت مع نتائج دراسة (الكرابلة، والسمرانى، ٢٠١٩) فيما يخص الفرض الثانى وأخيرا تتوافق نتائجها مع دراسة (الشمرى،٢٠٠٠)، وتختلف مع دراسة (Karim and Gee, 2007) فيما يخص الفرض الثالث، أما الفروض من الرابع للسادس فتميزت هذه

الدراسة باختبار العلاقة بين حجم الأنشطة من خارج الميزانية ومعدل كفاية رأس المال على مؤشرات الآداء المالى فى البنوك التجارية المقيدة بسوق المال المصرى، ولم ينمُ إلى علم الباحثة دراسة مشابهه فى البيئة المصرفية المصرية وإن ظهرت بعض الدراسات التى اختبرت علاقة معدل كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل٢ وبازل٣ منفرداً على مؤشرات الربحية فى البنوك مثل دراسة (مرسى وآخرون،٢٠٢٢) ودراسة (العمراوى، ٢٠٢٣) .

٢/٥ التوصيات

فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها توصى الباحثة بما يلى:

- ضرورة وجود معايير دقيقة تحكم حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية بالإضافة إلى الملاءة المالية.
- الإهتمام بنسبة الرفع المالى التى أقرتها بازل ٣ ومقارنتها بمعدلات الرفع المالى الحالية، والرقابة على معدلات كفاية رأس المال المحددة من بازل٣ وقواعد البنك المركزى وخاصة فى ظل التغيرات الإقتصادية الأخيرة.
- الاهتمام بوجود آلية إنذار مبكر داخل البنك عند الخلل فى معدلات كفاية رأس المال وارتفاع نسب الرفع المالى وما يصاحبها من زيادة المخاطر الإئتمانية.
- التوسع في إجراء دراسات مستقبلية تركز على العوامل المؤثرة حجم الأنشطة المصرفية من خارج الميزانية لما لها من تأثير على مؤشرات الآداء المالى للبنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية.

٣/٥ مجالات مقترحة للبحوث:

- دراسة أثر الإلتزام بمتطلبات بازل٣ على الآداء المالى للبنوك التجارية المصرية.
- دراسة مقارنة لأثر ممارسة الأنشطة من خارج الميزانية على المخاطر المصرفية فى كلا من البنوك الاسلامية و البنوك التجارية فى مصر.

- دراسة لأثر ممارسة الأنشطة من خارج الميزانية على القيمة السوقية للسهم فى البنوك التجارية فى مصر.

المراجع المستخدمة:

(أولاً) المراجع العربية:

- إسماعيل، محمود إسماعيل ، منصور حامد محمود، حلمى إبراهيم سلام، ديسمبر(٢٠٢١)،" أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال CAR والرافعة المالية Leverage طبقاً لإتفاقية بازل III على الاستقرار المالى للبنوك."، **المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة** – المجلد الأول، العدد الأول، ص ص ١– ٢٥

- الباز، ماجد مصطفى على، يونيو(٢٠١٩)، " إطار محاسبى تحليلى للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وأثرها على الميزة التنافسية المصرفية: مؤشر وأدلة من البيئة المصرية."، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة طنطا، العدد١، ص ص ٤٤٦– ٤٩٠.

- الشطرات ، حسنى خليل جميل، (٢٠١٥) ،" مقومات الرقابة الداخلية واثرها على تقييم الأداء المالى للبنوك التجارية : دراسة ميدانية." ، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامى**، جامعة الازهر، المجلد ١٩، العدد ٥٥.

- الشمرى، جاسم بن محمد، (٢٠٠٠)، " القياس المحاسبى لآثار الأنشطة خارج الميزانية ومشاكل الإفصاح عنها: دراسة تطبيقية على المصارف."، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق.

- العبيدان، عبدالله محمد موسى،(٢٠٠٦)، "تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية الكويتية."، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الإقتصاد والإدارة**، مج ٢٠ ,ع ١، ص ص ٣٥ – ٧١ .

- العجلوني، أحمد سامح سعود ،ىاسين وعباد جمعة محمود مصطفي،(٢٠١٨)، " **أثر البنود خارج الميزانية على العائد على حقوق المساهمين للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٥.** "، رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة آل البيت المفرق.

العمراوى، هانى أحمد السيد ،يناير(٢٠٢٣)، " دراسة أثر معيارى كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الآداء المالى بالبنوك– دراسة تطبيقية على القطاع المصرفى المصرى."، **مجلة البحوث الإدارية**، مج٤١،ع١،ص ص ١– ٦٧.

– الكرابلة، أسامة أحمد حمود والسمرانى، قحطان عيد سعيد،(٢٠١٩)، " **أثر استخدام المشتقات المالية على الآداء المالى للبنوك التجارية الأردنية**."، رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة عمان العربية، عمان.

– بن سالم، فرح، (٢٠٢٣)،" أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية: دراسة عينة من البنوك التجارية."، **مجلة البشائر الاقتصادية**، مج٩ ,ع ٢٦٩، ص ص١ – ٢٥٠

– حسين، محمود عبد الرحيم،(٢٠٢١)،" أثر الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفى على تحسين الأداء المالى للبنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية."، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، أكتوبر، العدد الرابع، ص ص ١٢١– ٢٠٥.

– حلاق، ميرفا جورج،(٢٠١٧) ، " **العوامل المؤثرة فى الملاءة المالية فى المصارف التجارية السورية الخاصة**."، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي لإدارة الأعمال، ص ص ١– ١٢٦.

– دبيك، هانى أحمد محمود وشاهين، على عبد الله أحمد، (٢٠١٥)،" العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية فى فلسطين."، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

– رزق، علاء أحمد إبراهيم (٢٠٢٢)،" نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية لتقييم القدرة على الاستمرار – دراسة نظرية تطبيقية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، العدد ٣(٢)ج٢ ، ص ص ٦٩–١٣٥.

- سمرة، ياسر محمد السيد، وشريف على على العشماوى، وخالد محمد عبد الجليل،" تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية فى البنوك المصرية فى ضوء مقررات بازل."، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس، مج١٠،ع٢،ص ص ٣٣-٨٧

- سلامة ، راشد محمد ، محمود فلاح الرفاعى،(٢٠١١)، " العلاقة بين الاداء المالى والمخاطر الكلية : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية والمخاطر الكلية لأسعار أسهمها فى بورصة عمان." ، **مجلة البلقاء للبحوث والدراسات**، المجلد ١٤، العدد٢.

- صلاح الدين نعاس، بوهريرة عباس، أكتوبر(٢٠١٨)، "**محددات الملاءة المالية فى المصارف وانعكاساتها على الاستقرار المالى – دراسة حالة القطاع المصرفى الجزائرى.**"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولى الخامس حول انعكاسات تكييف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالى فى الجزائر٢٤-٢٥ أكتوبر.

- عبد الحليم، عصام حسنى،(٢٠١٧)،" **إدارة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي المصري.**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

- عبد الغني، شريف محمد، رانيا أحمد أبوجليل، (٢٠٢٢)، "الإلتزام بمتطلبات اتفاقية بازل IIIفي البنوك التجارية المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، ملحق مجلد ١٣ ،كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المنوفية، مصر.

- عطية، أحمد محمد صلاح، (١٩٩٨)،" **المتغيرات المحددة لمستوى الأنشطة خارج الميزانية بالبنوك التجارية المصرية:(دراسة اختبارية).**"، مؤتمر استيراتيجيات تنمية القدرات الذاتية و التنافسية للإقتصاد المصرى- المدخل للقرن الحادى و العشرين.، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، ص ص ٣١-٧٦.

- فضيلي سمية، علي دبي،(٢٠٢١)، " أثر بنود قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية- دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة ٢١٠٢ -٢٠١٨."، **مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال**، مجلد٧ ، العدد٢، ص ص ٦٧-٨٨ .

- قلى، محمد، وسماعيلى نبيلة، (٢٠٢٠)، " مقررات بازل III وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي و إدارة الأزمات المصرفية."، **مجلة المقار للدراسات الاقتصادية**، ع٤، ص ص ٢٠-٣٦.

- محمد، طرشى، سبتمبر(٢٠١٢) ، " دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي."، **مجلة الإقتصاد الجديد**، ع٧، ص ص ١٦٧-١٩٥.

- محمود وائل حسين، سمحى عبد العاطى ضيف الله، محمد إبراهيم المرسى، (٢٠٢٣)،" **قياس رأس المال اللازم لمواجهه مخاطر التشغيل وانعكاس ذلك على قيمة البنك وآدائه المالى: دراسة تطبيقية**."، المؤتمر العلمى الدولى الأول ٣٠ إبريل القيادة الرقمية للفكر المحاسبى ركيزة التميز المهنى فى بيئة المعلوماتية الفورية " بين براعة الفكر...واحترافية التطبيق"، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة – جامعة مدينة السادات.

- مرسى، محمد محمود، ومحمد عبد العزيز عبد الله، وحنان محمد درويش، (٢٠٢٢)،" **الآداء المالى للبنوك التجارية المصرية فى ظل معايير لجنة بازل دراسة تحليلية**."، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة السويس.

- نارجيس، معمرى، وسمير، آيت عكاش، (٢٠١٨)، " لجنة بازل٣ وتغطية المخاطر التشغيلية."، **مجلة معارف: قسم العلوم الإقتصادية**، السنة الثالثة عشر، ع٢٥، ص ص٢٧٧-٢٩٧.

- وهبة، حسنى وليد، والسعايدة ، منصور إبراهيم ،(٢٠١٥) ،" **أثر الأنشطة من خارج الميزانية على مخاطر الأعمال وآداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة فى بورصة عمان**."، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الأسلامية العالمية، عمان
http://search.mandumah.com/Record/861574

- يوسف، رواء أحمد ، أكتوبر(٢٠١٩)، " تأثير البنود خارج الميزانية على كفاية رأس المال دراسة تطبيقية فى المصرف الأهلى العراقى للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧."، **مجلة إقتصاد المال والأعمال**، مج٣، ع٣، ص ص ١٩٠- ٢٠٢.

(ثانياً) المراجع الأجنبية:

- Aktan Bora, Sok-Gee Chanb , Sasa Žikovićc and Pinar Evrim-Mandaci, (2013)," Off-Balance Sheet Activities Impact on Commercial Banks Performance: AN Emerging Market Perspective.", **Ekonomska Istrazivanja-Economic Research**, vol. 26(3),pp. 117-132

- Al-Awawdeh Hanan and Saad Al-Sakini , (2017)," Off-Balance Items and Their Impact on the Financial Performance Standards of the Banks: An Empirical Study on the Commercial Banks of Jordan.", **International Business and Management**, vol. 15, no. 2, pp. 46-54 DOI:10.3968/9993

- Alshatti, A. (2015), The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks, Investment Management and Financial Innovations,Amman, Jordan, 12, (1-2)

- Bojinov Bojidar, Jan. (2016)," Risk Management in the Banking Basic Principles and Approaches.", **SSRN Electronic Journal,** Online ISSN: 1556-5068, DOI: 10.2139/ssrn.2905821

- Calmès Christian and Raymond Théoret, (2010)," The impact of off-balance-sheet activities on banks returns: An application of the ARCH-M to Canadian data.", **Journal of Banking & Finance**, vol. 34 ,pp.1719–1728

- Greenspan Alan, October (1998)," The Role of Capital in Optimal Banking Supervision and Regulations.", **Frbny Economic Policy Review**, pp.1-6

- Haq Mamiza , David Tripe and Rama Seth,(2022), " Do traditional off-balance sheet exposures increase bank risk?", **Journal of International Financial Markets, Institutions & Money** 80 ,101627, pp.1-22

- Hou, Xiaohui , Qing Wang and Cheng Li, March(2015), " Role of off-balance sheet operations on bank scale economies: Evidence from China's banking sector.", **Emerging Markets Review**, vol.22, pp.140-153.

- Jagtiani, Julapa A. , Nathan, Alli and Sick, Gordon, (1995)," Scale Economies and Cost Complementarities in Commercial Banks: On- and Off-Balance-Sheet Activities." **Journal of Banking & Finance**19, pp.1175-1189, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=5588

- …….. , Anthony Saunders and Gregory Udell ,(1995), " The effect of bank capital requirements on bank off-balance sheet financial innovations.", **Journal of Banking & Finance**, no. 19,pp. 647-658

- Jayadev M., (2013),"Basel III implementation: Issues and challenges for Indian banks.", **IIMB Management Review**,vol.25,pp.115-130.

- Jurman, A. , (2005) "Croatian bank investments securities", **Journal of Economics and Business**, Proceedings of Rijeka Faculty of Economics, vol. 23. no.2, pp.313-338.

- Karim, M.Z.A., Gee, C.S.,(2007), "Off-balance sheet activities and performance of commercial banks in Malaysia", **The ICFAİ Journal of Financial Economics**, vol.5, no. 4, pp. 67-80.

- Kasa, Tamrat, Jan.(2013)," **Determinants of Commercial Banks Off-Balance Sheet Activities: An Empirical Study on Ethiopian Banking Industry.,"**Unpublished Master Thesis, Addis Ababa University ,pp.1-94.

- Khasawneh Ahmad, Husni A Khrawish and Feda'a A. Khrisat, (2012) "Determinants of OBS activities in Jordan Banking System: Panel Data Analysis," **European Journal of Economics, Finance, and Administrative Sciences**, issue 47, pp. 30 – 42

- …….. and Husam Aldeen Al-Khadash, (2014), " Risk and Profitability in Middle East and North Africa Banking System: An Examination of Off Balance Sheet Activities." **The International Journal of Business and Finance Research**, vol. 8, no. 3, pp.12-27.

- Lehman, Ann, Norm O'Rourke, Larry Hatcher and Edward Stepanski (2005). **Jmp For Basic Univariate and Multivariate Statistics: A Step-by-step Guide** Edition: 1st Publisher .: SAS Press. p.123. ISBN978-1-59047-576-8

- Perera Anil, Deborah R. and Jayasinghe W., (2012)," Off-Balance Sheet Banking and its Implication for Monetary Transmission: Evidence from South Asia with a Special Focus on Sri Lanka.", Conference Paper presented at Central Bank of Sri Lanka International Research Conference**, Journal of International Financial Markets Institution and Money**, (01) 29,pp.1-72.

- Rogers, K., Sinkey, J.F., (1999), "An analysis of nontraditional activities at U.S. commercial banks - evidence of market discipline", **Review of Financial Economics**, vol. 8 (1), pp. 25-39.

- Sayilgan Güven and Onur Yildirim, (2009) ,"Determinants of Profitability in Turkish Banking Sector: 2002- 2007**," International Research Journal of Finance and Economics**, issue 28, June, pp. 207-213

-Simpson Caesar K., October (2016), "Was Basel III Necessary and will it Brings about Prudent Risk Management in Banking?" **International Journal of Research & Review** 31 vol.3; issue: 10, pp.31-42.

- Tamrat K., (2013**)," Determinants of Commercial Banks Off-Balance Sheet Activities: An Empirical Study on Ethiopian Banking Industry.**", Master Degree, Department Accounting and Finance, Addis, Ababa University.

- Zhang Qingjun, Si Chen and Yi Jin, (2020), " The impact of off-balance-sheet regulations on bank risk-taking: Evidence from China.", **Research in International Business and Finance,** no.54,pp.1-15.

- Uzoma B. Achugamonu, Michael Osunkoya, Aiyepeku Docheaty A. and Kehinde Adetiloye, (9-10 Nov.2016)," Risk and profitability considerations in off-Balance sheet Engagements: A comparative Analysis of deposit Money Banks in Nigeria", proceedings of **the international Business information management Association conference**, Spain, covenant university, Nigeria.